مبادئ السياسة الحضرية

OECD

مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والجهات والمدن

يقوم مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة والمتوسطة ,الجهات والمدن بتقديم احصاءات مقارنة وتحليلات .كما يسعى الى تطوير القدرات من اجل مساعدة الفاعلين المحليين والحكوميين على العمل معا من اجل تعبئة امكانات اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الجهات والمدن الدامجة والمستدامة، إضافة إلى التحفيز على إحداث مناصب عمل على المستوى المحلي، وتفضيل سياسات جيدة بالقطاع السياحي.

http://www.oecd.org/fr/cfe/ | @OECD_local

© Oecd 2019

تنشر هذه الوثيقة تحت مسؤولية الامين العام للمنظمة. وكل الآراء الواردة بها لا تعبر بالضرورة عن وجهات النظر الرسمية للبلدان الأعضاء. كما أن هذه الوثيقة ,اضافة الى البيانات والخرائط المتضمنة بها لاتمس بأي شكل من الأشكال النظام الأساسى لأي بلد أو أوسيادته على أقاليمه أو حدوده الترابية أو أسامي مدنه وجهاته.

المحتويات

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى السياسة الحضرية ,لماذا؟.....ص 4

كيف صيغت هذه المبادئ؟.....ص6

من تستهدف هذه المبادئ؟.....ص9

مبادئ منظمة التعاون والتنميةالاقتصادية فى السياسة الحضرية.....ص 11

لماذا مبادئ في السياسة الحضرية؟

لمساعدة السلطات العمومية على تنفيذ سياسات أفضل وتحسين رفاهية جميع سكان المدن

ل"شرح" الخلاصات الضمنية لأكثر من 20 عامًا من اشتغال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المدن والسياسة الحضرية

لمساعدة السلطات العمومية على التعهد بالتزاماتهم نحو البرامج الكبرى العالمية

إعداد وتحضير جميع المدن للتغيرات التكنولوجية والديمغرافية والبيئية

تعد مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في السياسة الحضرية أداة لتحسين العمل العمومي وليست لها أية صبغة ملزمة.

كيف تمت صياغة مبادئ السياسة الحضرية؟

تحت اشراف لجنة سياسات التنمية الجهوية فى المنظمة (RDPC) وفريق العمل حول السياسة الحضرية (WPURB)

بالموازاة مع وضع مبادئ السياسة القروية
لضمان مقاربة مندمجة متكاملة بين المناطق الحضرية و القروية

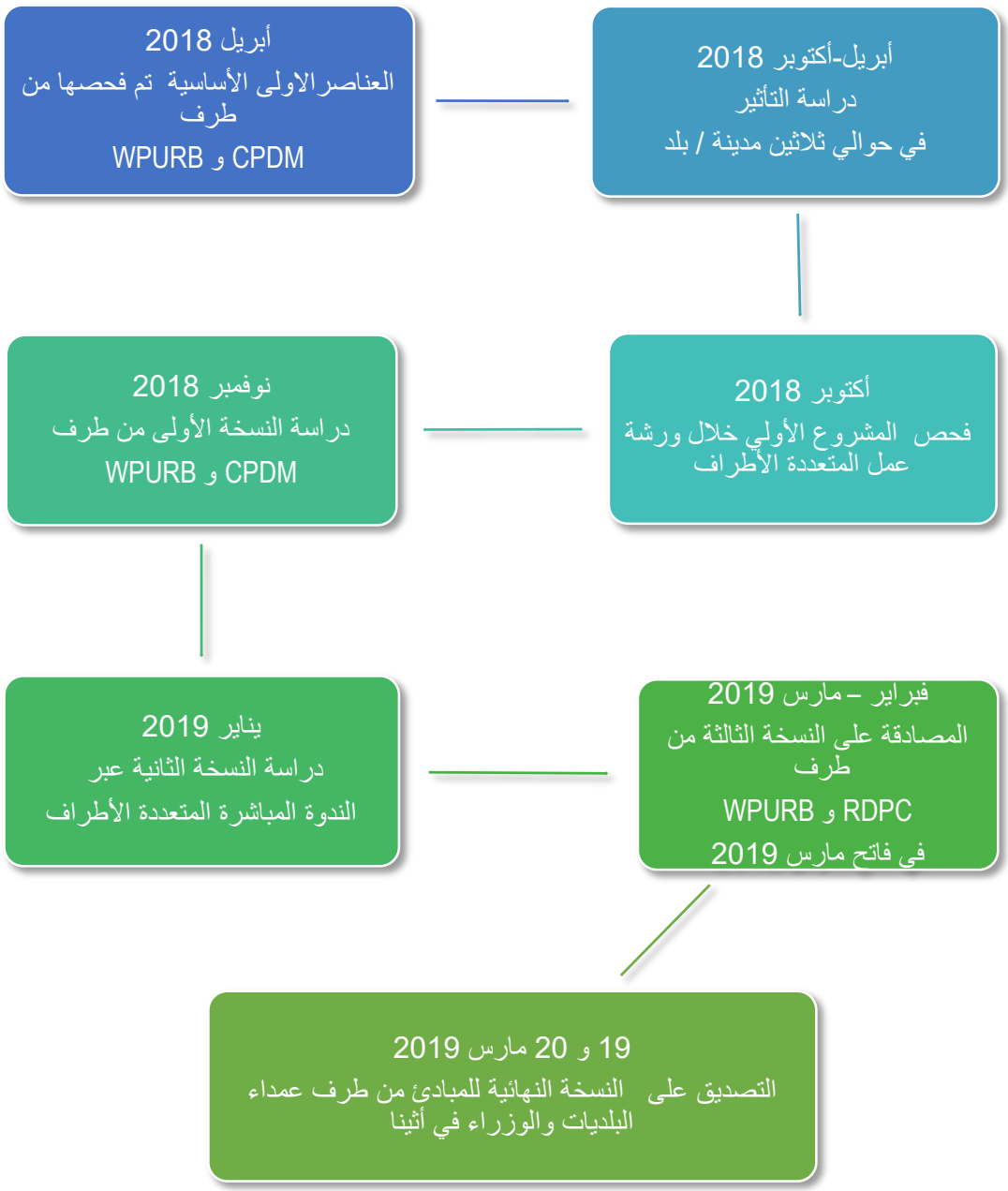

إنتاج مشترك متعدد الاطراف لمبادئ السياسة الحضرية

المنظمات الدولية

- اللجنة الاوروبية
- موئل الامم المتحدة
- الامم المتحدة للبيئة
- تحالف المدن

شبكات المدن والحكومات المحلية والجهوية

- المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU)
- Metropolis
- الحكومات المحلية من اجل التنمية المستدامة (ICLEI)
- المرصد اعداد التراب الأوروبي (ORATE)
- مجلس البلديات والجهات الاوروبية (CCRE)

مصارف التنمية

- البنك الدولى
- بنك بلدان امريكا للتنمية (IDB)

المؤسسات الجامعية والبحث

- معهد لنكولن للسياسات المجالية
- معهد المجالات الحضرية
- معهد البحث والتنمية (IRD)
- -السوربون كرسى المبادرة المقاولاتية، المجالات، الابتكار(ETI)

20 سنة من عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول السياسة الحضرية

شبكات العمل

برنامج حول السياسات الحضرية الوطنية

العمداء الناجحين من اجل نمو دامج

OECD CHAMPION MAYORS for Inclusive Growth

NUPP

المائدة المستديرة لعمداء المدن و الوزراء

التقارير

دراسة وتحليل السياسات الحضرية الوطنية

التحليل المتروبولي

الاحصائيات والبيانات

التحاليل الموضوعاتية

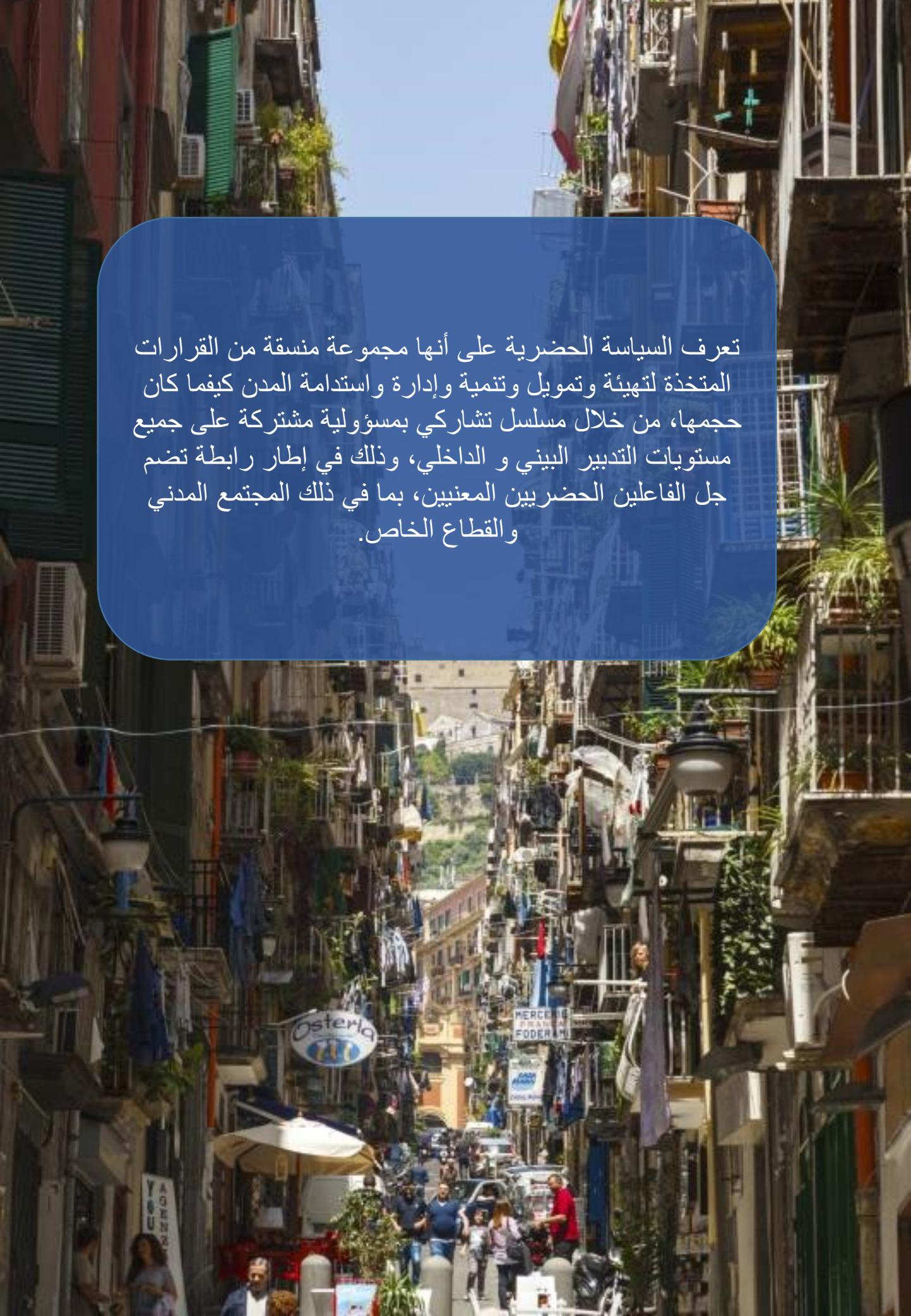

تعرف السياسة الحضرية على أنها مجموعة منسقة من القرارات المتخذة لتهيئة وتمويل وتنمية وإدارة واستدامة المدن كيفما كان حجمها، من خلال مسلسل تشاركي بمسؤولية مشتركة على جميع مستويات التدبير البيني و الداخلي، وذلك في إطار رابطة تضم جل الفاعلين الحضريين المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

من تستهدف مبادئ السياسة الحضرية ؟

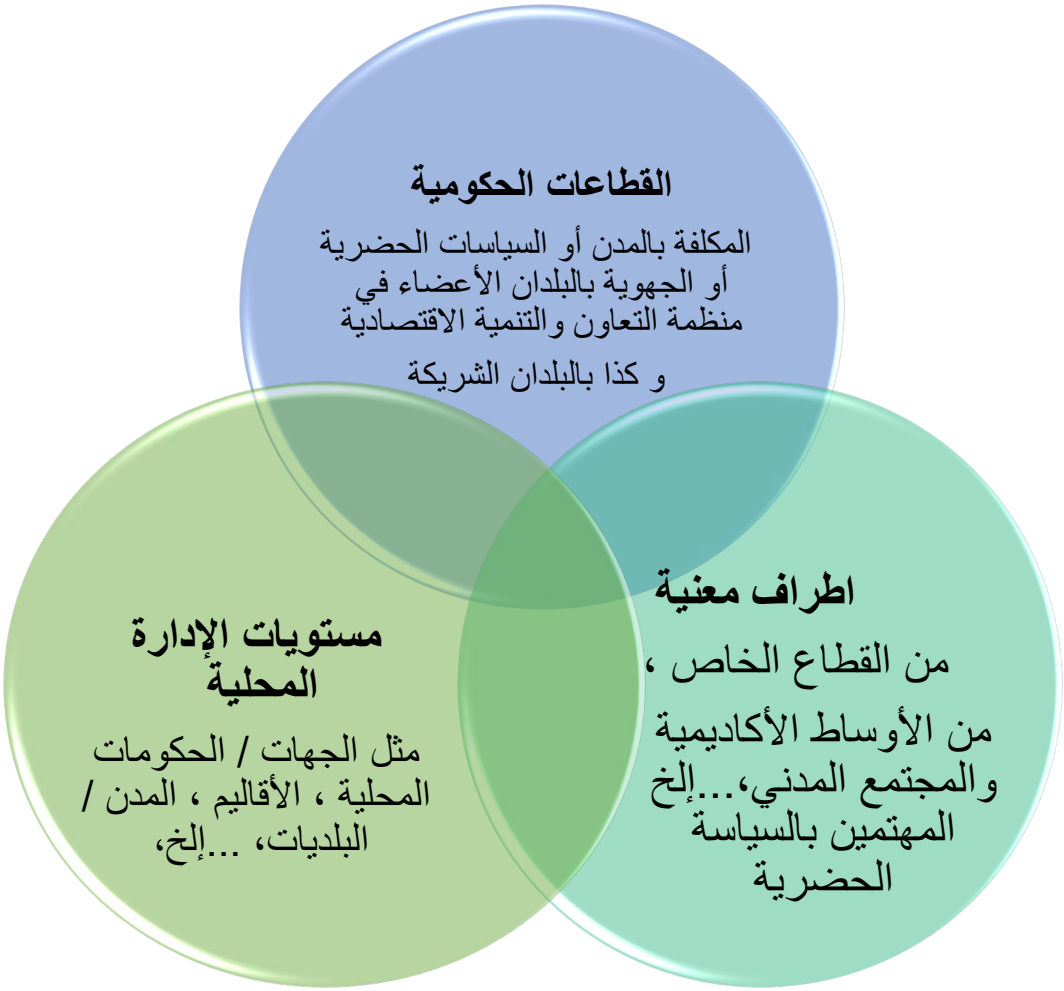

ONLY
BUS

مبادئ السياسة الحضرية

(1)التركيز على المستوى الأمثل للعمل بجميع المدن

المبدأ الأول

إغناء إمكانات المدن من كل الاحجام للمساهمة على نحو مستدام فى الرفاه الاقتصادي والعيش الافظل على الصعيدين الوطنى والدولي

- الاستفادة من المزايا المجالية للمدن الصغيرة و الوسيطة والكبرى ,من اجل خلق نمو وعيش افضل لجميع السكان المباشرين وللضواحي وما حولها، وتفضيل التماسك و«المناعة» المجالية;
- دعم نظم وشبكات المدن ,على سبيل المثال، بواسطة حكامة متروبولية وجهوية، والتعاون البيني بين المدن و الجماعات.

ببلدان منظمة التعاون والتنمية , الاقتصادية، ~~فان~~ المدن تحتضن بمعدل حوالي **60%** من ناتج الدخل الخام وفرص الشغل .

المبدأ الثاني

تكييف السياسات العمومية مع مكان عيش المواطنين وعملهم

- تعزيز إدارة رشيدة وسياسة مجالية مرنة ومتعاونة تتجاوز الحدود الإدارية عند الاقتضاء ,من خلال دعم مقاربة المناطق الحضرية الوظيفية (المدن ومنطقة التنقلات) ؛
- تكييف استراتيجيات التنمية وتقديم الخدمات العمومية على تنوع السياقات الحضرية ,بدءا من الاحياء والمدن ذات الحجم المتوسط إلى المناطق المتروبولية و المدن الكبرى,وكذا الجهات الكبرى ؛
- تدعيم أأشكال التازر و التكامل بين الموارد والقدرة على تقديم خدمات وتجهيزات عمومية ناجعة وذات جودة للاستجابة لحاجيات السكان؛
- صون وادارة الممتلكات العامة والموارد الثقافية والطبيعية المشتركة لتكون فى متناول جميع افراد المجتمع- جودة الهواء ,والتنوع البيولوجى ,وما الى ذلك - . على النحو الملائم.

غالبا، الأفراد يضطرون للعمل والعيش والتنقل ببلديات أخرى في ذات المنطقة الميتروبولية .

الحكامة الحضرية المجزأة يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي:

- عندما يزداد التجزيئ الإداري تنخفض الإنتاجية وكلما تضاعف عدد البلديات بمنطقة حضرية كبرى تنخفض الانتاجية ب **6** بالمائة.
- لكن كلما تواجدت سلطة للحكامة الحضرية فإن الانتاجية تنخفض فقط ب **3** فى المائة .

حوالي **ثلثى** المناطق الحضرية الكبرى بمنطقة OECD لها سلطة للحكامة الحضرية.

المبدأ الثالث

دعم اوجه الترابط والتازر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية

- مراعاة الاستمرارية المجالية والعلاقات الوظيفية التى تربط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بهدف تنوير الاستثمار العمومي وإعداد البرامج؛
- انجاز الاستراتيجيات المشتركة وتعزيز الشراكات المفيدة بين المناطق الحضرية والريفية , حسب السياق من أجل تحقيق تنمية مندمجة .

إن اقتصاديات التجمعات الحضرية تستفيد منها أيضا المناطق الريفية المحيطة بها :

- كلما كانت جهة قروية قريبة من منطقة حضرية، إلا وكان نموها الديموغرافي مرتفعا؛
- ان **النمو الاقتصادى** يبقى رهينا بمسألة القرب من الحواضر الكبرى .فخلال سنة 2010، الجهات القروية القريبة من المدن تداركت تأخرها الإنتاجي بثلاث نقاط مقارنة مع الجهات الحضرية.

كلما كانت المدينة قريبة من حيث وقت قطع الطريق الى منطقة ميتروبولية بساكنة لا تقل عن 2 ملايين نسمة إلا ونموها الاقتصادي يكون قويا - نمو الناتج الاجمالى الخام بين عامى 1995و .2010-.

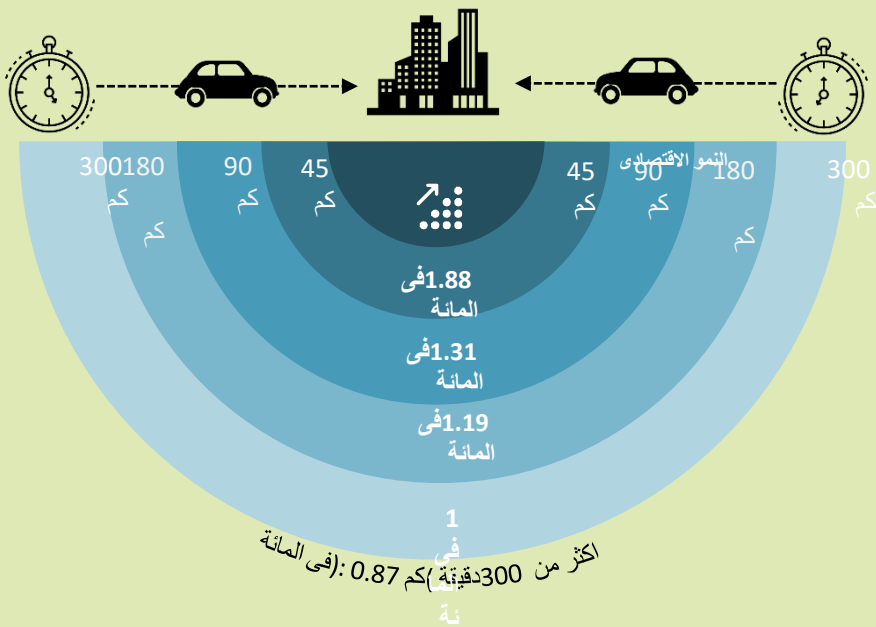

(2)تبني استراتيجية منسجمة، مندمجة وفعالة خدمة المدن الذكية، والمستدامة والدامجة

المبدأ الرابع

بلورة رؤية واضحة خدمة للسياسة الحضرية الوطنية الجاهزة للمستقبل

- تقييم آثار العولمة، والنمو الحضري، والشيخوخة، والهجرات، والتزايد والانخفاض الديموغرافي، والثورة في الإنتاج ، والتحول الرقمي، وتغير المناخ وغيرها من التحولات الكبرى على المدن بجميع احجامها؛
- التنسيق بين المسؤوليات والموارد بين المستويات الترابية من اجل خدمة كل من الاحتياجات الخاصة بالمجالات والأهداف الوطنية والتعهدات الدولية ذات العلاقة بالسياسة الحضرية والتنمية المستدامة.

نحو **90 فى المائة** من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المدروسة قد تبنت بعض عناصر السياسة الحضرية الوطنية. التى اعتمدت على الاقل بعض عناصر السياسة الحضرية الوطنية .ومع ذلك ,فان 15بلدا فقط من 35 أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتوفرون على سياسة وطنية حضرية واضحة.

بلد 108درجة الاهتمام بقضايا السياسة الحضرية الوطنية ل

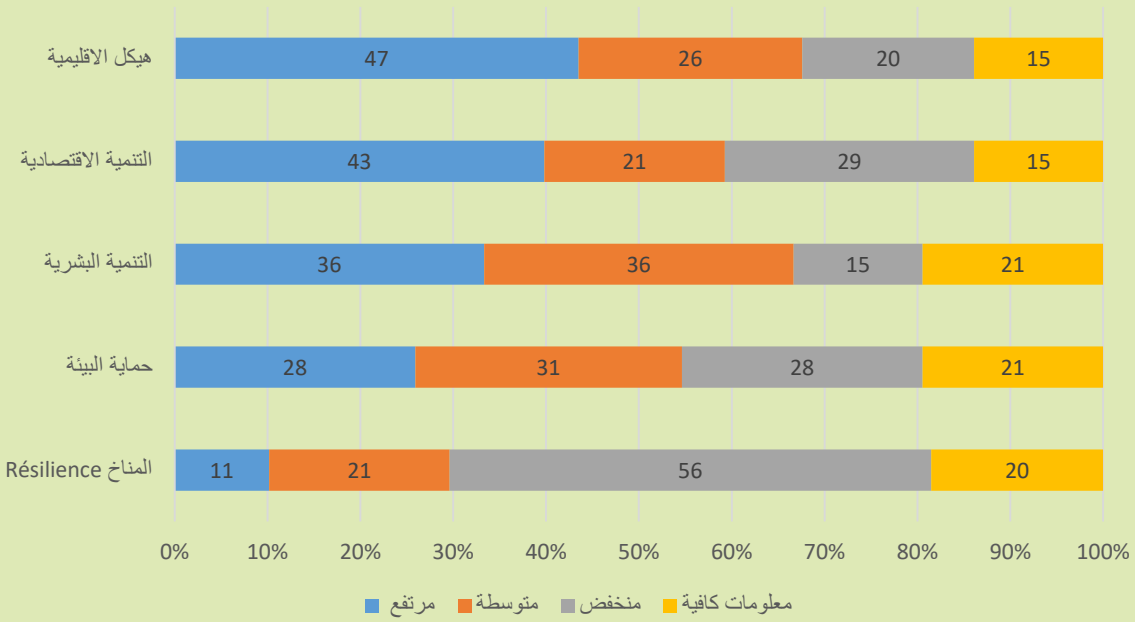

المبدأ الخامس

الاستفادة من امكانيات المدن من كافة الاحجام لتحسين جودة البيئة، والانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون:

- تشجيع استخدام ناجع للموارد وانماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وذلك بتفضيل الاقتصاد الدائري بالمدن الصغيرة، والمدن الوسيطة والحواضر الكبرى، بما في ذلك الأحياء والحارات؛
- الادماج الممنهج لأولويات التكيف مع المتغيرات المناخية والتخفيف من تداعياتها على مستوى التعمير والاستثمار,في البنيات الحضرية وتقديم الخدمات العمومية المحلية لاسيما، في ميادين السكن والنقل والماء والتطهير الصلب والطاقة؛
- ادارة الاثار السلبية المرتبطة بالتجمعات، مثل اكتظاظ حركة المرور وتلوث الهواء و الضوضاء، والصحة والسلامة ببعض الأحياء، والضغط على الموارد الطبيعية والخدمات العامة ,والأمن الحضري؛
- الاستفادة من المزايا الناتجة عن الكثافة الحضرية والهيكل الحضري (ممتد أم مجتمع) لتطبيق الحلول الخضراء الصديقة للبيئة بما فيها البايات الايكولوجية والنقل العمومي المستدام والطاقات المتجددة؛
- تشجيع المدن القادرة على استباق ودرئ المخاطر ووقع الكوارث الطبيعية المضرة بالإنسان؛
- العمل على الربط بين الأهداف المتبعة بخصوص المناخ والنمو والانماج الحضري عبر تقييم تداعيات القرارات ذات الطبيعة البيئية على المجموعات الهشة وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة للمواكبة.

مساهمة المدن في تغير المناخ.

المدن تمثل :

70% من انبعاثات الغازات ذات التأثير الحار

⅔ من الاستهلاك العالمى للطاقة

50 % من النفايات الصلبة

وعلى الرغم من التقدم المسجل مؤخرا، فإن ثلوث الهواء قد تصاعد بالمدن خلال الفترة بين 200 و2015.

بيد ان المدن يمكن ان تساهم فى حل المشكلة.

المدن والجهات تمثل :

55 % من النفقات المتصلة بالمناخ والبيئة

64 % من الاستثمارات المتعلقة بالمناخ والبيئة

تلعب التنمية الحضرية المدمجة للأهداف المتعلقة بالبيئة والمناخ دورا حاسما فى الحد من الانبعاثات.

المبدأ السادس

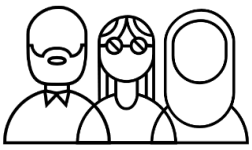

تشجيع المدن الدامجة وتوفير الحظوظ للجميع

- السهر على توفير ولوج أفضل لمحركات الاندماج الاجتماعي من خدمات عمومية محلية و سكن ذي جودة و باقل كلفة، ونقل عمومي وتربية وصحة و آفاق للشغل و التراث و التجهيزات الثقافية و الترفيهية و ساحات عمومية آمنة لكل الساكنة وقاطني المناطق الحضرية؛
- دعم السياسات الوطنية والمحلية لتنمية شاملة كفيلة بمساعدة المدن على تدبير تطورها الديمغرافي وتحفيز تماسكها الاجتماعي على جميع المستويات داخل أحياء المناطق الحضرية عبر إجراءات لفائدة المساواة بين الجنسين وضمان صحة جيدة لكبار السن وكذا الإدماج المحلي للمهاجرين؛
- تعزيز الهوية والثقافة الحضرية، وكذا توفير اطار جيد للعيش بكافة الاحياء والمناطق خاصة المتدهورة منها.

- دخل سكان المدن يفوق المعدل الوطني بحوالي **21** %
- إن تفاوتات الدخل تظل جد مرتفعة بالمناطق الميترو بولية مقارنة بالمناطق غير الحضرية (معطيات مقارنة ل11دولة عضو بالمنظمة)
- إن معدل الحياة يتغير ب20 سنة من حي الى اخر بمدن كبالتيمور بالولايات المتحدة الامريكية و لندن بالمملكة المتحدة
- الافراد الذين عاشوا بالاحياء الفقيرة لهم دخل يقل ب 5- 6 % مقارنة مع نظرائهم بالاحياء الغنية.

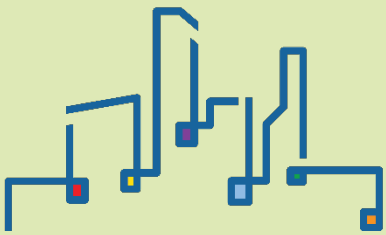

OECD CHAMPION MAYORS
for Inclusive Growth

فى اطار المبادرة من اجل تنمية دامجة فان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد اطلقت سنة 2016 ما يسمى بمبادرة العمداء من اجل نمو شامل وذلك بدعم من مؤسسة فورد ومجموعة من المؤسسات الشريكة. وتشكل هذه المبادرة تحالفا عالميا حوالي ستون مسؤول محلي عازمين على محاربة التفاوتات عبر تفضيل وتشجيع نمو اقتصادي اكثر اندماجية بالمدن. كما انها ترمي الى توفير منصة فريدة من نوعها للحوار حول عدم المساواة وايصال صوتهم الى المحافل الوطنية والدولية. إضافة الى كونها تسهل الحوار بين الفاعلين الحضريين عبر تقاسمهم للحلول العملية لمواجهة هذه التفاوتات .

المبدأ السابع

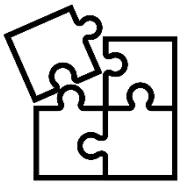

تشجيع مقاربة لسياسة حضرية وطنية و متعددة المستويات قادرة على بلورة تحفيزات لتنسيق وادماج السياسات القطاعية بهدف التنمية و الرفاه داخل المدن:

- بلورة تحفيزات و أنظمة للتنسيق من اجل التحكيم و العمل على انسجام السياسات بكل من القطاعات الحكومية و المؤسسات العمومية وكذا على المستوى الترابي، من خلال الاجراءات التالية:
  - تقييم الاثار المحتملة على سياسة التنمية الافتصادية بمختلف المدن,وكذا ابراز نقط قوتها الخاصة وامكانياتها السياحية التي من الممكن ان تساهم في الازدهار المحلي والجهوي و الوطني.
  - تحسين الشمولية المرتبطة بسوق العمل لمجموع التخصصات والكفاءات
  - تعزيز الولوج العادل لتربية ذات جودة خاصة لشباب الأوساط الضعيفة و التشجيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمقاولات و الجماعات الترابية والمجتمع المدني;
  - اتخاذ التدابير اللازمة لتكييف الجودة والولوج المالي للعرض السكني حسب الحاجة وذلك من زاوية التماسك الاجتماعي بالإضافة الى تنسيق العمل الموجه لتوفير السكن و النقل والتهيئة ;
  - تصميم وبرمجة السياسات النقل وفقا لامكانيات ولوج الساكنة الحضرية للفرص الاقتصادية والاجتماعية إضافة الى تشجيع واستغلال التنقل السلس ووسائل الحضرية النظيفة إضافة الى الجمع بين سياسات تدبير النقل خاصة تلك المعتمدة على العرض و الطلب;
  - تشجيع سياسات عقارية ناجعة عبر تهيئة تدمج الحلول المرتبطة بالنقل و الاحياء المختلطة لتفادي التمييز الاجتماعي وتقوية التجديد الحضري بما في ذلك التخطيط الحضري و العمراني الدامج.

تتميز المدن المجمعة compactes ب :

- نموذج للنمو يرتكز على الكثافة والقرب ;
- مناطق مبنية مجهزة بشبكة للنقل المشترك;
- سهولة في الحصول على فرص عمل وفي ولوج الخدمات المحلية.

ان تحليل ما يزيد عن 400 دراسة متتعددة التخصصات يبين ان النمو الحضري المجمع له انعكاسات إيجابية على جميع مستويات (الإنتاجية الحصول على العمل الاقتصاد الطاقي الصحة ...)
...ولكن له أيضا سلبيات خاصة في ارتفاع كلفة السكن الناتجة عن الكثافة الشديدة للسكان وعن الاكراهات العقارية.

المبدأ الثامن

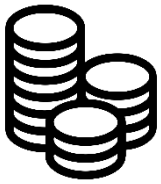

توفير التمويلات المناسبة لتحمل المسؤوليات المرتبطة بالسياسة الحضريو على مختلف الأصعدة الإدارية و الترابية

- تعزيز سلة من الموارد المتنوعة والمتوازنة و الدائمة لتمويل على نحو مناسب كل من التنمية والتجهيزات الأساسية و الخدمات الحضرية،
- استغلال الاليات الاقتصادية كالضرائب والجبايات بغرض توفير الموارد الضرورية وبالتالي الالتزام بالسلوكات المناسبة لمدن مستدامة ودامجة،
- تمكين الإدارات الترابية من هامش للعمل كافية لتدبير وتعديل المداخيل حسب حاجيات التنمية الحضرية،
- حشد ادوات التمويل المبتكرة مثل(الاقتراض الفوائد العقارية وصناديق التجهيز)،
- الاعتماد على تمويلات القطاع الخاص، اذا لزم الامرذلك مع البحث سعيها بالموازاة الى استغلال الإمكانيات وتفدي المخاطر.

تقدر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن 95000 مليار دولار أمريكي من الاستثمار العمومي و الخاص سوف يكون ضروريا في قطاعات الطاقة والنقل و الماء و المواصلات اللاسلكية على المستوى الدولي و ذلك بين 2016 و 2030

إن الإدارات الترابية تمتل**57 فى المائة** 57 من الاستثمار العمومي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبذلك سوف يلعبون دورا رئيسا لتطوير الاستثمار مع الحفاظ على مردودية افضل

بينما بعض المدن والجهات تنتعش غان أخرى ستتقهقر. هدا التراجع سوف يأثر على المصادر الضريبية وبالتالي سيعقد مهمة الخدمات العمومية

فالمستوى الحالي للاستثمار العام يمثل اقل من 50 % من المستوى المطلوب بالنسبة للتقنيات الجديدة وكدا لرفع تحديات الشيخوخة و التغيرات المناخية

3)اشراك الأطراف المعنية في اعداد وتنفيذ وتتبع السياسة الحضرية

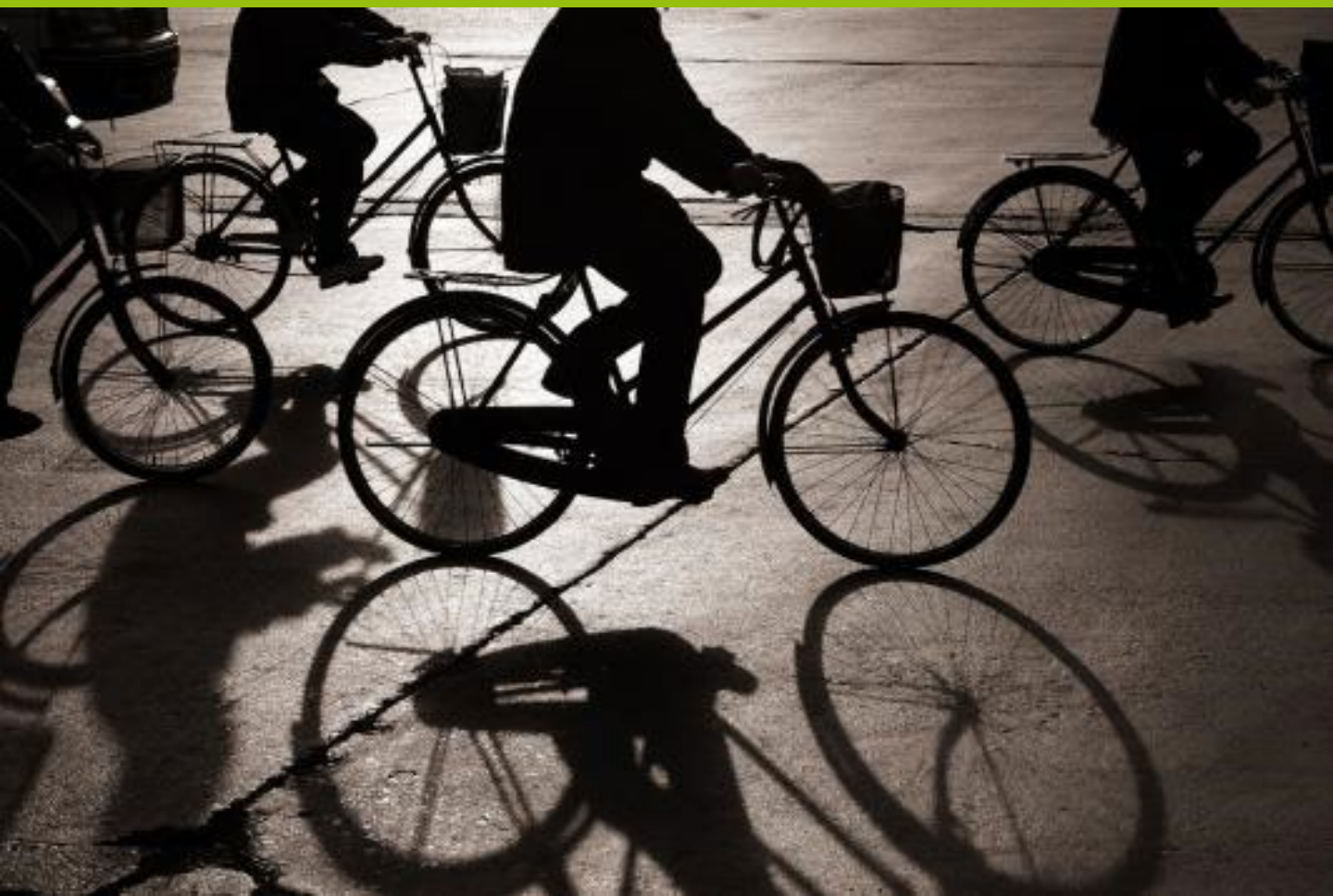

المبدأ التاسع

تعزيز انخراط الأطراف المعنية فى بلورة وتنفيذ السياسة الحضرية

- اشراك كل أطياف المجتمع خاصة الساكنة الهشة كالنساء والأشخاص المسنين والشباب والأطفال وذوي الهمم والمهاجرين والاقليات،
- اعتماد منظومة مبتكرة للتحاور مع القطاع الخاص خاصة المنعشين العقاريين والمدبرين الحضريين والمستثمرين المؤسساتيين والقطاع المالي بالإضافة الى الوسطاء وممثلي النسيج الجامعي والجمعوي،
- تفضيل التعبئة و المشاركة المرتكزة على النتائج عبر توضيح القواعد التقريرية ومساهمات الأطراف المعنية بتخصيص الموارد الضرورية وبتقاسم المعلومة حتى تكون في متناول غر الخبراء وبالتالي إيجاد التوازن بين الفئات الممثلة على نحو جيد وأصوات الأقلية.

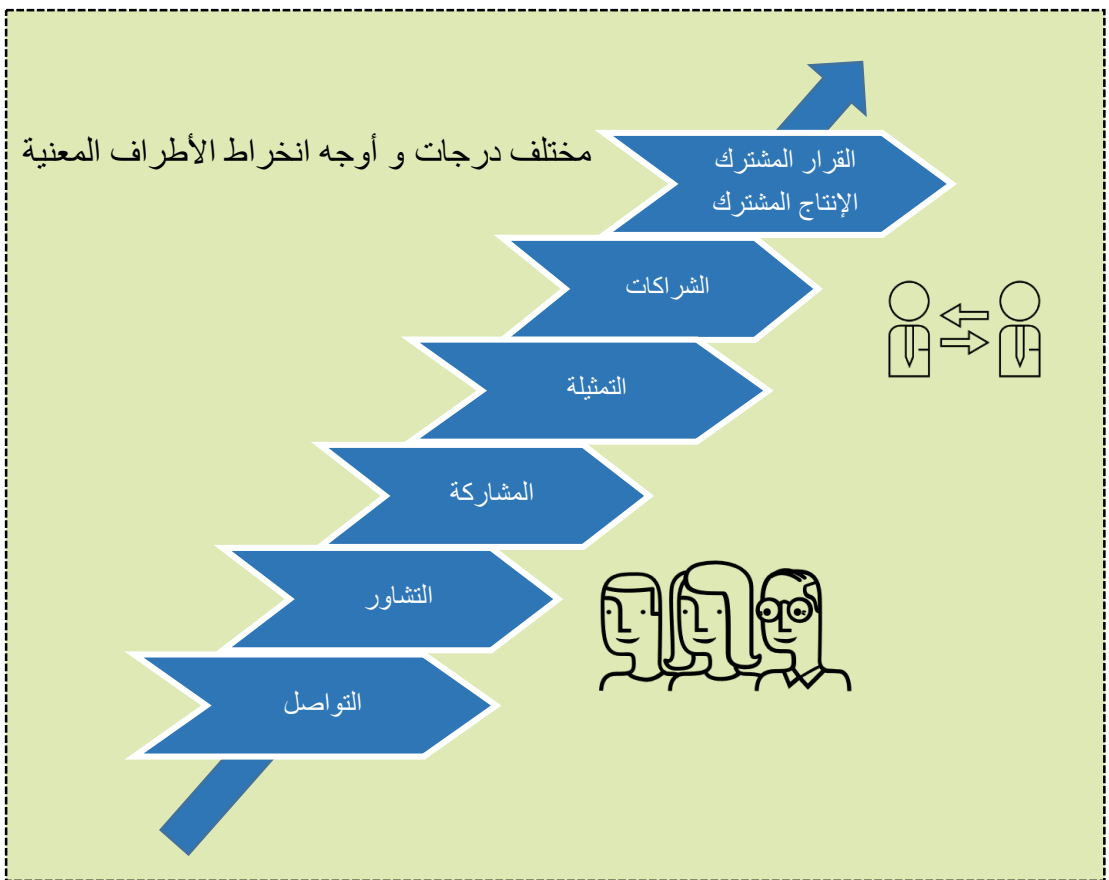

المبدأ العاشر

تعزيز قدرة الفاعلين الحضريين على الابتكار لتأدية مهامهم على نحو فعال، ناجع، ودامج

- تعزيز قدرات التدبير الاستراتيجي للأعوان العموميين بالادارة الترابية بإعداد وتنفيد استراتيجيات حضرة مندمجة في مستوى تعقيدات التحديات الحالية والمستقبلية؛
- تشجيع على استمرارية النشاط العمومي والاستقلالية بالنسبة للدورات الانتخابية عبر تكريس احترافية الوظيفة العمومية وتقوية القدرات وطنيا ومحليا حسب الحاجيات عبر الاندماج حسب الكفاءة والاستحقاق خلال مسلسل التوظيف و الترقية وبالتالي إرساء نظام عادل للأجور و تشجيع الكفاءات؛
- تشجيع الابتكار والتجريب من اجل استخلاص الدروس من النجاحات والاخفاقات للسياسة الحضرية ,ونشر الممارسات الجيدة على نطاق واسع؛
- الاستفادة من إمكانيات الفعلين على مختلف اصنافهم بما في ذلك القطاع الخاص بغرض توجيه الابتكار التكنولوجي والاجتماعي والعمومي والمدني بواسطة مقاربة «المدينة الذكية» .

حسب بحث منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول الابتكار ب 89 مدينة :

77فى المائة من المدن قد وضعت نظاما خاصا للتمويل من اجل تقوية وتطوير القدرات على الابتكار.

55 فى المائة من المدن لهم اهداف رسمية فيما يخص الابتكار...

الا انه **44** فى المائة فقط من المدن هي التي تملك استراتيجية فى مجال الابتكار .

وحسب ردود المستجوبين فان النشاط المتبع في مجال الابتكار يساعد فعلا المدن على :

- توفير الخدمات العمومية (الاغاثة ,الاسكان ,التنقل , والخدمات الاجتماعية ...)

- تشغيل افضل للإدارة (ترشيد نظام العمل والمالية والتعاون بين المؤسسات)

- تحسين وضعية السكان (التشغيل و الصحة).

المبدأ الحادي عشر

وضع نظام للتتبع والتقييم الدائم لنتائج الحكامة والسياسة الحضرية

- التركيز على جميع المستويات الترابية على الأدوات والمؤسسات الخاصة للتتبع والتقييم مرفوق بقدر كافي من المهارات والاستقلالية والموارد على طول دورة العمل العمومي والاشراك الكافي للمنفدين المحللين والجهويين في هذا المسلسل؛
- الاستفادة من المعطيات بما فيها المعلومات الذكية، المفتوحة والجغرافية بغرض بناء قرارات السياسة الحضرية على ركائز محين وذات جودة مع الحفاظ على الحياة الخاصة للافراد؛
- وضع رزنامة قوية من المؤشرات تضم معطيات مفككة للتقييم ومقارنة أوجه الرفاه الموضوعي والذاتي بالمدن وتتبع التقدم الحاصل على مستوى البي-ترابي مقارنة مع التزامات والبرامج الوطنية والدولية وبالتالي تأسيس حوار مع الأطراف المعنية يرمي الى تحسين السياسات العمومي؛
- وضع اليات للمسؤولية ومقاومة الفساد بالقطاعين العام والخاص وتمكين الساكنة من حق الاقتراح وتفضيل الشفافية في مجال السياسة الحضرية بما في ذلك مراحل اسناد الصفقات العمومية بالمدن.

درجة تقدم السياسات الحضرية ب30 بلد عضو بالمنظمة

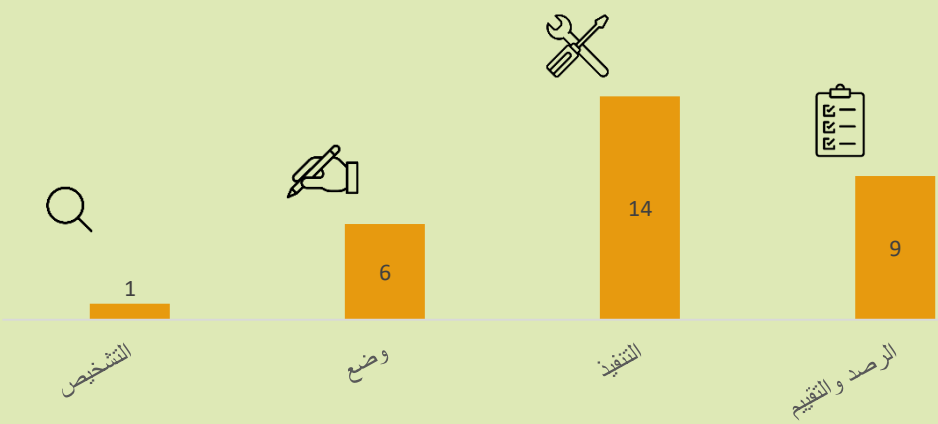

إن أغلبية بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في طور إعداد سياستهم الحضرية الوطنية. وعليه سيكونون بحاجة لنظام قوي للمؤشرات لتتبع وتقييم هذه السياسة.

ببليوغرافيا انتقائية

OCDE (2019), OECD Regional Outlook 2019: Leveraging Megatrends for Cities and Rural Areas, Éditions OCDE,
Paris, https://doi.org/10.1787/9789264312838-en
OCDE (2018), Building Resilient Cities: An Assessment of Disaster Risk Management Policies in Southeast Asia,
Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264305397-en
OCDE (2018), Regions and Cities at a Glance 2018, https://doi.org/10.1787/reg_cit_glance-2018-en
OCDE (2018), Divided Cities: Understanding Intra-urban Inequalities, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264300385-en
OCDE/ONU-HABITAT (2018), Global State of National Urban Policy, Éditions OCDE, Paris/ONU-HABITAT, Nairobi,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264290747-en
OCDE (2018), Productivity and Jobs in a Globalised World: (How) Can All Regions Benefit?, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264293137-en
OCDE/Banque mondiale/ONU Environnement (2018), Financing Climate Futures: Rethinking Infrastructure, Éditions
OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264308114-en
OCDE (2017), National Urban Policy in OECD Countries, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264271906-en
OCDE (2017), The Governance of Land Use in OECD Countries: Policy Analysis and Recommendations, Éditions
OCDE, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264268609-en
OCDE (2016), Making Cities Work for All: Data and Actions for Inclusive Growth, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264263260-en
OCDE (2015), Governing the City, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264226500-en
OCDE (2015), The Metropolitan Century: Understanding Urbanisation and its Consequences, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264228733-en
OCDE (2015), Stakeholder Engagement for Inclusive Water Governance, Éditions OCDE, Paris,
https://doi.org/10.1787/9789264231122-en
OCDE (2014), Perspectives régionales de l'OCDE 2014: Régions et villes : Les politiques publiques à la rencontre des
citoyens, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264239739-fr
OCDE (2012), Compact City Policies: A Comparative Assessment, Études de l'OCDE sur la croissance verte, Éditions
OCDE, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264167865-en
OCDE (2012), Redefining "Urban": A New Way to Measure Metropolitan Areas, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264174108-en
OCDE (2010), Cities and Climate Change, Éditions OCDE, Paris,
http://dx.doi.org/10.1787/9789264091375-en

مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والجهات والمدن

http://www.oecd.org/fr/cfe/ | @OECD_local
https://oe.cd/urban-principles

© 2019, Oecd جميع الحقوق محفوظة.

منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
2شارع André-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, فرنسا